

غير رسمي

انتخابات المحافظات في العراق 2007

متطلبات ظرويه

انتخابات المحافظات تم تنظيمها في شهر كانون الثاني 2005 بموجب قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقاليه وقد تم مقاطعتها بصورة كبيره من قبل السنه. في الاونه الاخيره ازدادت الرغبه في اقامة انتخابات للمحافظات لعام 2007 على الرغم من محدودية الاجماع حول توقيت اجراء هذه الانتخابات وما اذا كان تأثيرها سيكون سلبيا ام ايجابيا على الوضع الامني في العراق. من اجل ضمان القيام بانتخابات ذات مصداقيه، وقبل تحديد موعدها، فان هناك ثمانية اسئلة يتوجب الاجابه عليها بصورة مقنعه.

1. هل تمتلك المفوضيه العليا المستقله للانتخابات المقدره والامكانيه لاجراء انتخابات للمحافظات في عام 2007؟

على الرغم من ان التشريعات الاساسيه التي بموجبها تم تشكيل المفوضيه الجديده الدائميه، اي المفوضيه العليا المستقله للانتخابات في العراق قد تم تبنيها من قبل مجلس النواب، فان هذه التشريعات يجب ان يتم المصادقه عليها من قبل مجلس الرئاسه. يتأمل ان يكون قد تم اختيار المجلس الجديده للمفوضين والثمانية عشر مدير لمكاتب المحافظات الانتخابيه وذلك بحلول منتصف شهر نيسان. منذ الانتخابات الاخيره فان ما يقارب ال 20% من الموظفين والخبرات الانتخابيه قد تركت العمل لدى المفوضيه الانتخابيه وان هناك هواجس من ان المفوضين الجدد سوف يقوموا باستبدال الكادر العلوي من المدراء في المفوضيه مما يؤدي الى استنزاف اضافي للمهارات والمعرفه في المفوضيه.

كما يجب ملاحظه ان عملية اختيار المفوضين الجدد ستكون عمليه ذات طابع سياسي الى حد كبير* وقد يكون الناتج هو مؤسسه انتخابيه غير مستقله بصورة تامه. بالرغم من ان الامم المتحده مستعده للقيام بتدريب وبناء قدرات موظفي مفوضيه الانتخابات ومن ضمنهم المفوضين الجدد فان مدى فعاليه ذلك يكون مرتبط **بموضوع انتقال الموظفين والمقييدات الامنيه.**

2. هل من الممكن الانتهاء من صياغة الاطار القانوني في الوقت المحدد؟

ان التشريع الاساسي يعتبر امرا ضروريا لتحديد مدى سلطة وتخصصات مجالس المحافظات، بما في ذلك النظام الانتخابي المنوي استخدامه. هذا الموضوع ومن دون شك سيكون حساس جدا من الناحيه السياسيه ومسببا للخلاف. ان الممارسه في المرحله السابقه تظهر لنا ان تمرير تشريع خلافي كما في حالتنا هذه عمليه تستغرق فتره غير قصيره من الزمن. بالاضافه الى التشريع حول سلطات المجلس فان الاجنده التشريعيه يجب ان تتضمن القوانين المتعلقة بالعمليه الانتخابيه، معايير الاهليه، الكيانات والاحزاب السياسيه، المراقبه من قبل المنظمات غير الحكوميه، الاعلام وحق الوصول للمعلومات. يجب ان يصف القانون طريقه للتحكيم في الشكاوى الانتخابيه وذلك اما من خلال جهه قائمه بذاتها او من خلال عمليه موصوفه وتكون مع المحاكم العراقيه. القوانين يجب ان تصف صلاحية المفوضيه المتروكه لتقديرها في وضع القوانين المتعلقة بالمفوضيه لغرض تنفيذ التشريع.

* المفوضين السابقين تم اختيارهم من قبل الامم المتحده وتم تعيينهم من قبل السفير بريمر. يعتقد ان مجلس النواب سوف يقوم بتعيين المفوضين الجدد للمفوضيه العليا المستقله للانتخابات

بالإضافة الى هذه المواضيع الانتخابية فان التشريع سوف يكون مطلوباً ايضاً من أجل تأكيد نطاق وصلاحيات مجالس المحافظات والبلديات وحول مواضيع دستورية اخرى ذات علاقة والتي يتم مناقشتها الان في عملية مراجعة الدستور.

3. U هل يمكن انشاء سجل للناخبين موثوق فيه؟

تعتبر عملية تسجيل الناخبين من اكثر العمليات المثيرة للجدل في مجال الانتخابات. من غير تحديد الناخب بدائرته الانتخابية فسيكون من المستحيل ان نحدد للناخب مكان الاقتراع ضمن محافظته. ان التشريع الحالي هو مره اخرى غير كافي لدعم عملية تسجيل الناخبين ويتوجب مراجعته من قبل مجلس النواب. بالإضافة الى ذلك فان قوائم الناخبين هي مستنده الى نظام البطاقة التموينية وهو حالياً غير مُحدّث. كما يجب ان نتذكر ان نظام البطاقة التموينية هو ليس سجل للناخبين وقد اصبح كاداة لخلل متزايد في كل انتخابات تم استخامه فيها. بالنسبة لانتخابات شهر كانون الاول فان سجل الناخبين قد حصل على 164 شكوى (12% من مجموع الشكاوى غير الحمراء) بظمنها شكاوى ضد عدم ظهور بعض الاسماء للناخبين على السجل. من أجل تلافي هذا الخطأ فقد عمد موظفوا الاقتراع الى اضافة اسماء الى القوائم وذلك طبقاً للاجراءات (مع ابراز الهوية التعريفية للناخب) او انهم قاموا باضافة الاسماء بدون التقيد بالاجراءات او انهم لم يسمحوا للناخب الذي لم يظهر اسمه بالاقتراع. من الواضح ان مثل هذا الخلل في سجل الناخبين قد يقوض مصداقية العملية وقد يؤثر على قبول النتائج.

من أجل تصحيح هذه الاخطاء فيجب ان يتم التخلي عن نظام البطاقة التموينية وان يتم انشاء سجل جديد للناخبين. لم يتم تحقيق تقدم في هذا المجال وان اي انتخابات في ال 12 شهر القادمة او ما يزيد سوف تستند غالباً الى نظام البطاقة التموينية. ان الاستناد الجديد هو غالباً افضل الخيارات في حالة حدوث انتخابات المحافظات خلال عام 2007. ان شراء قاعدة البيانات هذه كان متظماً للكثير من المشاكل. ان اخذ عينات من البيانات سيكون ضروريا لتقدير حجم العمل المتطلب لغرض اجراء التحديث ومن ثم انتاج بيانات موثوقة ويمكن استخدامها عملياً. بعد ذلك يتوجب القيام بفترة للعرض والمراجعة من أجل تصحيح الاخطاء وإلا فقد يحدث فوضى في يوم الانتخاب بسبب عدم ظهور اسماء بعض الناخبين على القوائم وقد يحدث اختناقات وتعثر في العمل في محطات الاقتراع.

4. U هل سيتم الاتفاق حول حدود المحافظات U؟

يتوجب ايضاً ان يتم توضيح الحدود الادارية حيث لا يمكن الالتزام بها بدون مناقشتها مع ممثلي الشعب العراقي. المادة 140 من الدستور العراقي تقدم آليه لحل موضوع الحدود ل"المناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك". ان هذه الآليه قد تؤثر على حدود اربع محافظات او اكثر مختلف على حدودها وان هذه الآليه لا تعطي الايضاح الكافي الذي نحتاج اليه لغرض التخطيط للانتخابات.

5. U هل سيتم توفير الميزانية اللازمة للانتخابات في الوقت المناسب U؟

لحد الان لم يتم المصادقة على الموازنة الوطنية العراقية لعام 2007. وهناك بعض الهواجس تم التعبير عنها تتظمن احتمالية تخصيص مبالغ غير كافية للعمليات الانتخابية. في مثل هذه الحالة يتوجب ايجاد مبالغ اضافية.

6. U ما هي الرزنامة الانتخابية؟

يوجد هناك نوعين من الرزنامات الانتخابية، رزنامات فنية واخرى سياسية. الرزنامات الفنية تبحث في الوقت المتطلب لنقل المواد، الاعمال اللوجستية، الطباعه وغيرها من النواحي الميكانيكية لاجراء انتخابات مخطط لها.

ان المفوضيه العليا المستقلة للانتخابات قد اعلمت مجلس النواب بانه يتطلب ما لا يقل عن ستة اشهر للتحضير للنواحي الفنية لاي انتخابات في عام 2007 مع الافتراض بان جميع الاسئلة الواردة اعلاه قد تم الاجابه عنها وهي موضع التنفيذ. هذه المده يمكن تمديدها اذا تم تحديد نفس الموعد لانتخابات اخرى او بصوره متتابعه (مثلا القيام بالاستفتاءات، او الانتخابات المحليه.. الخ)

ان الرزنامة السياسيه تمثل الرأي او القرار المتخذ وكذلك تمثل التنبؤات. على سبيل المثال فان الرزنامة السياسيه تحدد فتره زمنيّه للحملات السياسيه حيث يتم تحديد الفتره بحسب رأي معين يتم بموجبه اقرار للفتره الزمنيّه. الزنامة السياسيه ايضا يوجد فيها بعض الامور الغير معروفه على سبيل المثال تمرير تشريع انتخابي **او تعيين ومقدرة** المفوضيه كما تم مناقشته انفا. ان الرزنامة الانتخابيه يجب ان تكون انعكاس لكل من النواحي الفنيّه والاجماع السياسيه.

7. U ما هو الدور الذي سوف او يمكن للامم المتحده ان تلعبه؟

بالنسبه للحدثين الانتخابيين والاستفتاء والتي جرت في عام 2005 فان الامم المتحده كان لديها تفويض واضح من مجلس الامن (القرار رقم 1546). الامم المتحده لم تقم فقط باختيار المفوضين السبعه وانما ايضا كان لديها مفوض تابع للامم المتحده ليس له حق التصويت كجزء من مجلس المفوضين. بكلمات اخرى فان الامم المتحده كان لديها دور قوي مدعوم دوليا وتفويض لدعم العمليات الانتخابيه التي حدثت في العراق خلال المرحله الانتقاليه.

وبعد ان حصل العراق على سيادته التامه فان الوضع لن يكون كما كان عليه مالم يكن هناك قرار اخر من مجلس الامن. ان اي دور او دعم من قبل الامم المتحده لا يمكن ان يحصل ما لم يكن هناك طلب واضح وصريح من قبل الحكومه. لهذا السبب فان اي دور سوف فقط يتمثل بالدعم الفني من غير لعب دور في الاداره. لهذا السبب فان مقدرة الامم المتحده لدعم العمليه الانتخابيه او لضمان مصداقيتها سوف تكون اقل بكثير في عام 2007.

واخيرا وقد يكون من اهم الامور:

8. U هل ستؤدي انتخابات المحافظات الى تحسين ام دهورة الوضع الامني؟

ان الامن هو الاهم ويجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار في سياق تأثير عدم الاستقرار على الحدث الانتخابي في ضوء البيئه السياسيه الحاليه. مثل هكذا انتخابات سوف يتم تنظيمها خلال فتره نزاعات وقد تكون هي نفسها مصدر للنزاعات في ضوء انتشار العنف الطائفي وهجمات المتمردين وكذلك ميلشيات الاحزاب السياسيه. من المؤكد انه من الصعب التكهّن بهذا الموضوع وقد يختلف من محافظه لاخرى. يجب ان نتذكر ان الوضع الامني لا يؤثر فقط على عامة الناس وانما يؤثر ايضا وبصوره مباشره في قدره العمليه للمفوضيه الانتخابيه للقيام باعمال التخطيط وتنفيذ العمليات الانتخابيه.

يونامي (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) / الفريق الانتخابي / 3 شباط 2007

